وصلة المعجم بين البلاغة وتحليل الخطاب

د. إبراهيم بلقاسم

جامعة الشّيخ عبد الحميد بن باديس- مستغانم

قد يلتقي المظهر المعجمي والمظهر البلاغي للغة بحيث ينزعان بالخطاب منزعا خاصا لا سيما حين يسعى بعض الدارسين المهتمين تحت وطأة مذهبية إلى توسيل المعنى وتغييئ اللفظ في منهج منكوس. ومن أبرز الأمثلة في هذا المنحى استدلال أهل السنة على رؤية اللّه يوم القيامة بقوله تعالى: "تحيتهم يوم يلقونه سلام"[1] وقوله سبحانه:" فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا..." [2] وقوله في المنافقين:" إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون" المطففين/15. فاللقاء يعني الرؤية والحجاب يعني المنع منها.[3]

لكن المعتزلة يميزون بين اللقاء والرؤية لأنهما عندهما متباينان بدليل الاستعمال، فالأعمى يقول: لقيت فلانا، وجلست بين يديه، وقرأت عليه، ولا يقول: رأيته فاللقاء المذكور في الآية غير الرؤية، إنما هو مجاز، فمعنى يوم يلقونه: أي يوم يلقون ملائكته و"من كان يرجو لقاء ربه" أي يرجو ثواب ربه، نظير قوله تعالى:" وأنا أدعوكم إلى العزيز الغفار"[4] أي إلى طاعة العزيز الغفار.

وقد يكون هذا الدليل تركيبيا لفظيا بوجه ما، وهاهو ذا دليل عقلي داحض يسوقه المعتزلة في قوله تعالى في شأن المنافقين:" فأعقبهم في قلوبهم نفاقا إلى يوم يلقونه"[5] فهل يراه المنافقون كذلك؟ فالوجه إذن أن يقال يوم يلقون عقابه، وفي المؤمنين يوم يلقون ثوابه. [6]

يعترف هاليداي «أن فهم اللغة كنظام يستوجب فهم الكيفية التي تعمل بها النصوص ويعني ذلك باختصار انتقال هاليداي من الاهتمام بمستوى الجملة كما كان شأنه في السابق إلى الاهتمام بمستوى النص ويستعير هاليداي هنا من دراساته السابقة مفهوم السياق CONTEXT الذي يعتبر مع النص TEXT يشكلان وجهين لعملة واحدة»[7].

وفي اللسانيات والأسلوبية يطلق لفظ السياق الأكبر (LE MACROCONTEXTE) مقابلا لفظ السياق الأصغر (LE MICROCONTEXTE) الذي يدل على الجوار المباشر للفظ قبله وبعده، وأما السياق الأكبر فهو الذي يتنزل فيه اللفظ بعد الجوار المباشر كالجملة أو الفقرة أو الخطاب جملة، على أن المصطلح «السياق الأكبر» في الأسلوبية دلالة نوعية تتمثل في جملة المعطيات التي تحضر القارئ وهو يتلقى النص بموجب مخزونه الثقافي والاجتماعي.[8]

تقسم تعابير اللغة إلى مجموعتين، تتكون المجموعة الأولى منها من عدد محدد من التعابير المعجمية البسيطة تسمى وحدات معجمية، وهذه هي التعابير التي نتوقع أن نجدها في المعجم ، فهي تمثل وحدات مفردات اللغة، والتي من بين أعضائها تتكون المجموعة الثانية. التعابير المعجمية المركبة والتي تتركب عن طريق القواعد النحوية للغة، وبموجب هذا التمييز تعتبر PASS MUSTER « يفي بالغرض وحدة معجمية، أما PASS THE EXAM» ينجح في الامتحان فهي مركب معجمي.[9]

أهمية الفروق الدلالية

رغم أن عرب صدر الإسلام ممن يشهد لهم بالفصاحة والتمكن من اللغة غير أن روايات وأخبار ترد بإفادة استغلاق إدراك الفرق بين مفردتين متقاربتي المعنى فقد وفد على النبي" صلى الله عليه وسلم أعرابي فقال: اعتنق النسمة وفك الرقبة، قال: أوليستا واحدا. قال: لا.عتق النسمة أن تفرد بعتقها، وفك الرقبة أن تعين في ثمنها.[10]

لقد أفضى الاهتمام ببيان الفروق الدقيقة بين المتقاربات من الألفاظ في مرحلة متأخرة إلى استحداث تفسير جديد يسمى" التفسير الموضوعي وهو مذهب من مذاهب التفسير البياني في القرآن الكريم وحقيقته أنه« التناول الموضوعي الذي يفرغ لدراسة الموضوع الواحد فيه، فيجمع كل ما في القرآن عنه، ويهتدي بمألوف استعماله للألفاظ والأساليب بعد تحديد الدلالة اللغوية لكل ذلك، وهو منهج يختلف تماما عن الطريقة المعروفة في تفسير القرآن سورة سورة، يؤخذ اللفظ والآية فيه مقتطعا من سباقه العام في القرآن كله، مما لا سبيل معه إلى الاهتداء إلى الدلالة القرآنية لألفاظه أو استجلاء ظواهره الأسلوبية وخصائصه البيانية.»[11]

ولكن متى تؤدي اللفظة المفردة معنى محددا ؟ الجواب أنها تؤدي معنى محددا إذا استعملت في سياق، فالسياق وحده هو القادر على أن يمنح اللفظة المفردة دلالتها المحددة، وهو وحده كذلك القدر على أن يمنحها القدرة على الحركة والعمل فالذي يحدد قيمة الكلمة المفردة هو السياق الذي وردت فيه لأنه المجال الوحيد الذي يمكن لها أن تتحرك فيه وتعمل، وطبيعي أن الكلمة لا تكسب القيمة إلا وهي تتحرك وتعمل وتؤدي وظيفة ما، ذلك لأن ما تؤديه الكلمة هو الذي يجدد قيمتها.[12]

يروى أن عمرو بن عبيد المعتزلي أتى أبا عمرو بن العلاء يسأله: "يا أبا عمرو أيخلف الله وعده؟ فقال أبو عمرو: لا، قال عمرو: أفرأيت من وعده الله على عمل عقابا، أيخلف الله وعده ؟ من العجمة أتيت أبا عثمان. إن الوعد غير الوعيد.[13]

فاللفظ الخاص قد ينتقل إلى معنى العموم بالإرادة، والعام قد ينتقل إلى الخصوص بالإرادة وهذا لا يعرف إلا سياق الكلام، أرأيت رجلا دعي إلى غدا، فقال: والله لا أتغدى، فهذه ألفاظ عامة نقلت إلى معنى الخصوص بإرادة المتكلم التي يقطع السامع عند سماعها أنه لم يرد النفي العام إلى آخر العمر، لذلك بنى الكثير من الفقهاء -لاسيما الحنابلة -مسائل عظيمة على هذه القاعدة. [14]

فإن السياق طريق لبيان المجملات، وتعيين المحتملات، وتنزيل الكلام على المقصود منه، وفهم ذلك قاعدة كبيرة من قواعد أصول الفقه، ولم أرى من تعرض لها بالكلام عليها وتقرير قاعدتها مطولة إلا بعض المتأخرين من أصحابهم. [15]

يقول الرازي «ومن تأمل في لطائف نظم هذه السورة -أي البقرة – وفي بدائع ترتيبها علم أن القرآن كما أنه معجز بحسب ألفاظه وشرف معانيه فهو أيضا معجز بحسب ترتيبه ونظم آياته.» [16]

يقول الأصمعي: قرأت قوله تعالى «والسارق والسارقة فاقطعوا»[17]وإلى جنبي أعرابي فقلت والله غفور رحيم سهوا بدلا من والله عزيز حكيم، فقال الأعرابي كلام من هذا. قلت : كلام الله . قال أعد فأعدت والله غفور رحيم. فقال ليس هذا كلام الله فتنبهت فقلت والله عزيز حكيم فقال: أصبت، هذا كلام الله، فقلت: أتقرأ القرآن ؟ قال، لا. قلت: فمن أين علمت أني أخطأت، فقال، يا هذا عز فاحكم فقطع ولو غفر ورحم لما قطع. [18]

تحدث كثير من العلماء في بدايات دراساتهم البلاغة عن كلمتين مفتاحيتين استهلوا بها مباشرتهم موضوع البلاغة ونعني بهما مصطلحي الفصاحة والبلاغة وأنا أتصور أن تعدد الآراء معاده إلى قصر النظر على المنتج الكلامي في ذاته من غير ربطه بالمنتج المرسل والمستفيد المتلقي وما يكتنفهما من سياق ومقام وحال. وإمعان النظر يمكننا من تأطير الفرق بينهما في ثنائيات معادها ومردها إلى الثنائية الأم ثنائية اللفظ والمعنى . وبيان هذه التراتبية كما يلي :

اللفظ	المعنى
الفصاحة	البلاغة
المرسل	المتلقي
البيان	التبيين

و قد أفرد الخفاجي كتابا سماه سر الفصاحة معرّفا إيّاها بأنّها «نعت للألفاظ إذا وجدت على شروط عدة ،ومتى تكاملت تلك الشّروط فلا مزيد على فصاحة تلك الألفاظ ،وبحسب الموجود منها تأخذ القسط من الوصف، وبوجود أضدادها تستحق الاطّراح والذمّ، وتلك الشروط تنقسم إلى قسمين :

فالأوّل منها ما يوجد في اللفظة الواحدة على انفراجها من غير أن ينضمّ إليها شيء من الألفاظ تؤلف معه، والقسم الثاني يوجد في الألفاظ المنظومة بعضها مع بعض[19].

والفروق الدلالية من أوجه وجوه الإعجاز البياني في القرآن الكريم حيث إنها ما يفسر استخدام القرآن لمفردات بعينها دون أخواتها المقاربة معنى ذلك «من أسراره في اختيار اللفظة المناسبة التي لا يمكن أن يحل غيرها محلها ، ذلك أن معظم علماء البيان أثبتوا أن ألفاظ القرآن لا ترد في الآية إلا إذا كانت هي التي يقتضيها السياق ويطلبها النظم»[20].

وهذا الجاحظ يلفتنا إلى أن ورود المفردات القرآنية محسوب منتخب حسب مقتضى السياق خلافا لما نتسامح فيه من التعبير بالمترادفات التي أكسبها طول الأمد صورة المساواة والمعادلة. يقول: «وقد يستخف الناس ألفاظا ويستعملونها وغيرها أحق بذلك منها، ألا ترى أن الله تبارك وتعالى لم يذكر في القرآن الجوع إلا في موضع

العقاب أو في موضع الفقر المدقع والعجز الظاهر، والناس لا يذكرون السغب ويذكرون الجوع في حال القدرة والسلامة.... ولا يتفقدون من الألفاظ ما هو أحق بالذكر وأولى بالاستعمال.» [21]

و بالمثل أشار ابن قتيبة في أدب الكاتب إلى غفلة الناس عن أسرار الفروق دلاليا في باب سماه « باب معرفة ما يضعه الناس غير موضعه»[22]

المشترك اللفظي والمفتاحية المعجمية :

قد ترد المفردة المحتملة لأكثر من معنى في الاستعمال بحيث لا يمكن ترشيحها لإحدى الجهتين. فيقدر أنها تعنيهما معا بحكم السياق. من ذلك لفظة النجم في قوله تعالى: « والنجم والشجر يسجدان»[23] فهي إذا روعي ما قبلها «الشمس والقمر» تعني ما طلع من نجوم السماء، وإذا روعي ما بعدها «الشجر» تعني ما طلع من الأرض من النبات «وجعل لفظ النجم واسطة الانتقال لصلاحيته لأنه يراد منه نجوم السماء وما يسمى نجما من نبات الأرض»[24].

التوفي حقيقة في الحق مجاز في الموت :

يرى ابن عاشور في تفسيره أن المعنى الحقيقي للفظة التوفي هو استيفاء الحق ثم استعمل مجازا في الموت «تنزيلا لعمر الحي منزلة حق للموت أو لخالق الموت فقالوا : توفي فلان. كما يقال: توفي الحق، ونظيره: قبض فلان وقبض الحق، فصار المراد من توفي مات، كما صار المراد من قبض. وشاع هذا المجاز حتى صار حقيقة عرفية وجاء الإسلام فقال الله تعالى: الله يتوفى الأنفس... [25]، وقال:.. حتى يتوفاهن الموت"[26] [27]

إن التداولية تحرص على إشراك جميع المكونات الخطابية متجاوزة الملفوظ البنيوي، ومن ذلك أن «لاكوف تدعو إلى توسيع مبادئ اللغة الكلية من خلال إدراج القواعد التداولية للحكم بجودة صياغة الخطاب من عدمه، فتضع قاعدتين تسميها قواعد الكفاءة التداولية [the rules of pragmatic compétence] ويبدو أنهما متلازمتان فقد تتماثلان في أثرهما، أو قد تعزز كل منهما الأخرى، بالرغم من أن إحداهما قد تهمش القاعدة الأخرى، ويعتمد كل هذا على سياق التلفظ وقد صاغت القاعدتين كما يلي:

(1) كن واضحا.

(2) كن مؤدبا[28]»

ولاشك في أن هاتين القاعدتين المسلم بهما عند الجميع إنما تتجليان بشكل فعلي في الأسلوب ولاسيما في ما يتصل بالجانب البلاغي، لأن المقصود ليس هو مجرد إلقاء الرسالة إلى المتلقي كيفما اتفق، إنما المرجو إيصالها مستوفية معناها وأثرها وهذا يقتضي مراعاة مقام المخاطب وحاله وطبيعة الموضوع المتواصل لأجله وربما يكون الوضوح جارحا وصادما مستفزا ويجني صاحبه خلاف مرجوه من نتائج الخطاب، وهو ما استدعى القاعدة الثانية «التأدب» وهاهنا توضع اللغة في حرج كبير إذ يوعز إليها أن تلقي المعنى بأمانة وسحر فاتن تضطلع به البلاغة في جميع مستوياتها بدءا من تخير مفردات الألفاظ (المستوى المعجمي) وانتهاء بصور المستوى التركيبي معنى وبيانا وبديعا.

الحركية الدلالية للمعجمة: تتلون دلالة المفردة في مسارها التاريخي تبعا للظروف التي تتقلب فيها وهو ما يخلع عليها حلة جديدة من المعنى من طور إلى طور، وذلك ما اصطلح عليه بالتطور الدلالي، وحيث أن الكتابة لم تواكب التلفظ منذ البدء فإن بعض الدلالات يتعذر التوفيق بينها وبين معجماتها، من ذلك ما سماه ابن جني بشاهد الحال ومثل له بقولهم: رفع عقيرته، فلو لم تحفظ قصة هذه المقولة لحدث تعسف في الاشتقاق على مستوى المعجم وقد يتجاوزه إلى البلاغة.

«وأصله أنّ رجلا قطعت إحدى رجليه فرفعها ووضعها على الأخرى، ثم صرخ بأرفع صوته فقال الناس: رفع عقيرته.[29] ومثل هذا ما ساقه فاضل صالح السامرائي من قول العرب «لله دره» للدلالة على التعجب فنحن حين نقول : لله دره كاتبا أو شاعرا لا نريد المعنى المعجمي لهذه العبارة، بل ربما لم نفهم المعنى الأصلي لها، وقد اختلف اللغويون في أصل هذا التعبير وأشهر ما ذكر فيه إن الدر هو اللبن، فمعنى قولهم: «لله دره إن الله سقاه لبنا خالصا، أي ما أعجب هذا اللبن الذي نزل به مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفة»[30].

ولا يستبعد أن تكون العبارة مرسلة في حق من تدر أنعامه كثيرا، بمعنى لله در ماشية فلان أو إبله ... أي در له وليس در معه كما ذكر سابقا، ولا مانع من صلاح أي من الحالات الممكنة. والمهم هو الإلفات إلى أن معرفة الأصل المعجمي للمفردة يرشحها

للمستوى البلاغي أو يحول دونه بحسب ميلادها، ففي المثال الأول: رفع عقيرته «بان لنا أن الأمر تطور دلالي محض، فالعقيرة هي الرجل المعقورة أي المجروحة، وحيث أنها حايثت صيحة الرجل المستغيث انتقل التركيز إلى الصوت المرفوع مطلقا من غير استعادة حادثة العقر وهذا له نظائر كثيرة في اللغة العربية، ومثل هذا النوع لا يمكن أن يتعدى المستوى المعجمي إلى المستوى البلاغي، أما في المثال الثاني فكلمة (الدر) أضحت صورة فنية يستفاد منها الدلالة على الكثرة والجودة حملا على وفرة اللبن في أصل القصة».

البعد العقلي للتحليل :

لا تنفك الثنائيات تتوالد وتؤول نهاية الأمر إلى الثنائية الكبرى [العقل والنقل] إذ هي مبدؤها جميعا، وبقدر الاستمساك بأحد طرفيها وبكيفية ما، نشأت ثنائية مذهبية انقسمت هي الأخرى وتباينت لتباين تصورها وتعاملها مع العقل أو النقل وأجد من المهم وفق مقتضى هذا البحث أن أشدد التركيز على"العقل الذي يرتقي عند المعتزلة إلى ما اصطلحوا عليه ب «الدليل».

فإذا كنا نتصور اللغة دليلا نقتحم به النص تفكيكا وتحليلا نكون قد ضللنا السبيل وأبعدنا النجعة، لأن اللغة أداة استدلال تؤول عند الخلاف إلى العقل، وهو لا يستند إلى غيره، وهذا سر تسميته بالدليل عندهم، يقول القاضي: «اعلم أن العقل هو عبارة عن جملة من العلوم مخصوصة متى حصلت في المكلف صح منه النظر والاستدلال والقيام بأداء ما كلف»[31].

فالعقل إذن ليس أداة لإنتاج الأفكار فحسب،إنما هو معلومات أساسية مرجعية تعرض عليها الأدلة. فتقبل إذا وافقتها وانسجمت معها، وترد إذا تعارضت معها أو تجافت عنها[32].

وتأسيس هذه النظرية عقليا يرتكز على ما يلي:

1. أن معرفة الكتاب فرع عن معرفة الله، ومعرفة الله إنما تحصل بالدليل[33].

2 ـ أن الكتاب هو الأصل من حيث أن فيه التنبيه على ما في العقول[34].

3 ـ أن العقل والسمع متكاملان لأن واهب العقل للإنسان هو نفسه الذي نصب الأدلة[35].

وهي التي أفضت فيما بعد إلى رفض النقل باعتباره أداة استدلال وليس دليلا كما أنها نشطت الدرس التأويلي في قبالة الدرس التفسيري وكان لها منحاها الخاص في تناول المحكم والمتشابه مفهوما وتطبيقا، والذي يعنينا نحن من كل هذا تأثير ذلك في المستوى المعجمي ومنه البلاغي.

المستوى المعجمي: يذهب الزمخشري في كشافه إلى أن "هدى" في قوله تعالى: «اهدنا الصراط المستقيم» مع أنهم مهتدون معناه طلب زيادة الهدى بمنح الألطاف كقوله تعالى: «والذين اهتدوا زادهم هدى» [36].

وبالمثل يقدر القاضي أن معنى الضلال هو الهلاك ويستعمل توسعا في الطريق المؤدية إليه وفي نتيجته وجزائه وإذا أضافه الله إلى نفسه فمعناه العقاب كقوله تعالى: «و ما يضل به إلا الفاسقين» وقوله: «ويضل الله الظالمين» كما أن معناه ضد اللطف، إذ هو إبطال الأعمال المؤدية إلى النجاة كما في قوله تعالى: « والذين قتلوا في سبيل الله فلن يضل أعمالهم...» وقوله: «الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا...» ولا تعني إضافة الله الضلال إلى نفسه أنه يمنع من الإيمان، وإنما تعني أن الله يضلهم عن الزيادات المؤدية إلى شرح الصدر «يجعل صدره ضيقا حرجا» ولا يكون ذلك منعا من الإيمان إنما هو بعث عليه نحو ما تعلمه من حال الشاك المتحير.وعليه قول موسى عليه السلام: «فعلتها إذا وأنا من الضالين» وقوله تعالى: « ووجدك ضالا فهدى»[37].

ففي هذين المثالين يبدو جليا كيف فسر هذان العالمان معنى الهدى ومعنى الضلال باقتضاء عقلي دقيق هو الذي يملي على اللغة والسياق وما إليهما من مقومات الكلام. ومن حق القارئ لمثل هذه التوجيهات أن يتساءل عن الموقف من منتجنا الكلامي نحن البشر إذا كان هذا وجه التعامل مع كلام الله المستوي على الكمال ظاهرا وباطنا.

المستوى البلاغي: في درس المجاز يؤسس تصور تقدم المحسوس على المعنوي أن الأول أصل ومقيس عليه على غرار التعامل في الدرس النحوي.ويحول دون هذا الاعتقاد وأجراته عدم تقييد الكتابة للملفوظ في حينه ومن ثم إتاحة العلم بتراتبيته هذا من جهة، أما الجهة الأكثر إشكالا فهي عدم الممانعة مما ذهب إليه ابن تيميه من أن اختلاف المقيدات والدلالات العامة في قولك: رأس الأمر، رأس الإنسان، رأس الدرب لا

يمنع من وجود الاشتراك في بعض وهو (رأس) كاشتراك جميع الأسماء المعرفة في لام التعريف حيث يمكن أن ينطق الإنسان بقوله: رأس الإنسان أولا لتصوره أن رأس الإنسان هو الأول والتعبير فرع عن التصور، ولا يمنع ذلك أن يقول بعدها: رأس الجبل ورأس الأمر، دون أن تكون كلمة (رأس) مجازا إذ هي في جميعها حقيقة تعني(الأعلى) تماما كما تقول: ابن آدم، فهذا لا يعني أن ابن الفرس وابن الحمار مجاز[38].

والموقف المنصف المراعي لتوافق الرؤى يملي علينا أن نفحص هذه النظرة ونقدر موقعها سيما إذا شفعناها بآراء غيره ممن يخالفونه الموقف من المجاز ولكنهم يشجعون بوجه ما مذهبه إلى هذا الحل المعجمي الذي يفرغ المجاز من دواعي مجازيته ويرده إلى الحقيقة ردا جميلا.

فابن جني في تقليباته وإصراره على المصاقبة بين المادة اللغوية والحدث، بل وإيغاله في ذلك إلى حد دلالة الصوت المفرد على الحدث هيئة. وفكرة ابن فارس في بناء معجمه "مقاييس اللغة" على الدلالة المحورية إذ يقرر في البدء الأصل الدلالي للجذر، ثم يشرع في ذكر الدوال الحافية المشتقة، هذه الآراء والنظرات التي قد لا تتفق مع مناهج أصحابها بحيث تفضح عدم انسجام شبكتهم المعرفيّة ولاسيما التأسيسية، والتي تدل على نزاهتهم من باب آخر إذ لم يغمطوا الحقيقية ولم يوجهوها بما يتفق ومقولتهم المذهبية ، هذه الآراء تدعم مذهب ابن تيمية المبرر معجميا والذي يحول دون التمثلات البلاغية التي نقدرها جمالية وفنية وإبداعا يسقط بسقوطها الشيء الكثير من المتعة الآسرة، والسحر الأخّاذ.

يسعنا إذن أن نقرّ بتضافر الكلّيّة اللّغويّة بسياقيها الصّغير الّذي تتقاطع فيه مستويات اللّغة وسياقها الكبير بما ينتظمه من متلقّ متلوّن الحال وموضوع متنوّع الأغراض ومرسل متباين المقامات ناهيك عن الاعتبارات المؤطّرة للفكرة والمروّضة للّغة من وضع سياسيّ وحراك اجتماعيّ بالمفهوم الواسع للاجتماع.

الهوامش:

1- الأحزاب/144

2- الكهف/110

3- القاضي عبد الجبار الهمذاني . شرح الأصول الخمسة . موفم للنشر. الجزائر 1990. 189/1. 191

4- غافر/48

5- التوبة/77

6- المصدر السابق. 190/1،189.

7- يوسف نور عوض- نظرية النقد الأدبي الحديث- دار الأمين للنشر والتوزيع – القاهرة ط1. 1994م. ص 82

8- عبد السلام المسدي: الأسلوبية والأسلوب. الدار العربية للكتاب – طرابلس/ ليبيا ط3. ص 175.

9- جون لاينز: اللغة والمعنى والسياق- ترجمة عباس صادق الوهاب، راجعة يوئيل عزيز دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد. ط1 .1987. ص44.

10- الخطابي: بيان إعجاز القرآن. تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام - دار المعارف/مصر. 1968 م ."ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن . ص30.

11- عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ . التفسير البياني للقرآن الكريم. دار المعارف /مصر ط2 سنة 1966. 14/1.

12- محمد كريم الكواز: البلاغة والنقد . المصطلح والنشأة والتجديد . الأقشار العربي. بيروت/ لبنان . ط1 / 2006.

13- ينظر تفسير الكشاف الزمخشري . ترتيب وتحقيق محمد عبد السلام شاهين . دار الكتب العلمية. بيروت ط1 سنة 1995. 448/3.

14- خالد محمد العروسي عبد القادر . دلالة السياق وأثرها في استنباط الأحكام. جامعة أم القرى . مكة المكرمة . (د. ت.ط) . ص35.

15- إحكام الأحكام. 4 / 82، 83.

16- تفسيرالفخر الرازي: 140/4.

17- المائدة/ 38.

18- زاد المسير: 2 / 354.

19- الخفاجي: سر الفصاحة . ص59 وما بعدها.
20- عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) – التفسير البياني للقرآن الكريم – دار المعارف مصر – ط2 – 1966م. ص 59.
21- الجاحظ (عمرو بن بحر):البيان والتبيين.تحقيق المحامي فوزي العطوي. دار صعب. بيروت /لبنان. ط1. 1987 / ج1 . ص26.
22- ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم): أدب الكاتب . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد– المكتبة التجارية. مصر – 1963. ص 17.
23- الرحمن/6.
24- محمد الطاهر بن عاشور – التحرير والتنوير – تونس.235/27.
25- الزمر/ 42.
26- النساء/15.
27- محمد الطاهر بن عاشور–التحرير والتنوير.441/2.
28- عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب. مقاربة لغوية تداولية. دار الكتاب الجديد– ط1. مارس 2004 . ص99.
29- ابن جني: الخصائص.
30- فاضل صالح السامرائي: معاني النحو . شركة العانك لصناعة الكتاب. القاهرة ج1 / ص12.
31- القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب التوحيد والعدل – تحقيق محمد فؤاد الأهواني. القاهرة 1962 .ج11. ص375.
32- إبراهيم بلقاسم: ثنائية اللفظ والمعنى وأثرها في توجيه الدرس اللغوي عند المعتزلة– دكتوراه في علوم اللغة. ماي/2009. قسم اللغة العربية وآدابها . كلية الآداب والفنون . جامعة عبد الحميد بن باديس . مستغانم. ص 203.
33- القاضي عبد الجبار: تشابه القرآن . تحقيق عدنان محمد زرزور . دار التراث/ القاهرة ص27، 28.
34- المرجع نفسه، ص41.
35- حسني زينة: العقل عند المعتزلة . دار الآفاق الجديدة . بيروت / لبنان . ط2 .1980 ص 140.
36- الزمخشري: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. دار المعرفة للطباعة والنشر. بيروت/ لبنان . 1/ 66،67.

37– القاضي عبد الجبار: متشابه القرآن .1 / 65. 67.

38– لطفي عبد البديع ـ دراما المجاز(ضمن مجلة فصول) المجلد السادس ـ العدد الثاني يناير، فبراير، مارس 1986. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. ص 101.